النسخ القرآني من منظور الفهم المسيحي

الباحث حليم عباس عبيد الفتلاوي

أ. د. حكمت عبيد الخفاجي **أ. م. د. رزاق حسين فرهود**

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خاتم النبيين محمد واله الطيبين الطاهرين وصحبه الغُر الميامين.

أما بعد:

لم تكن الشرائع السماوية في الاديان السابقة تغطي مناحي الحياة كافة، ولم تكن الحكمة الالهية آنذاك الا لترسيخ المبادئ العقدية واهمها التوحيد، فكانت الشرائع في وقتها بذرة في طريق النمو في قلوب ونفوس الناس على مرّ تاريخ الاديان الالهية، الى أن وصلت النوبة الى الاسلام؛ وهو الدين ختمت بنزوله القيم والاسس العقدية والشرعية والاخلاقية فكان حقا ديناً كرزت فيه كل قيم قوانين الحياة التي أرادها الله عز وجل للبشر أن يكونوا عليها، من بدأ الخلق الى نهاية الخلق، فلا ضير أن يحوى بعض شرائع الاديان السماوية السابقة على نحو على نحو البداوة وبمجرد التسمية لا على نحو الهيئة والأداء فان هناك اختلاف كبير بينها حتى وصلت الى مرحلة النضوج لتكتمل اركانها بأعلى درجاته.

ولهذه المسيرة التشريعية في الاديان لابد أن تكون لها ادواتها والياتها في تحقيق هذا الارتقاء التشريعي، وكان

أحد هذه الاليات والادوات " النسخ" الذي في حقيقته أبدال حكم بأخر بأفضل منه أو مثلها، كما ورد في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا...﴾ البقرة: ١٢٦.

وهذه الآية توضح مسيرة التكامل التشريعي في الاديان ابتداءً وانتهاءً. الا أن رؤى وافكار أهل الاديان اختلفت في النسخ، وقد شاب هذا الاختلاف نوع من الابتعاد عن الموضوعية العلمية في بيان الحقائق المفهومية، فأوردوا على النسخ القرآني دواعي وشبهات هي في حقيقتها أوهام من المخيل المنكر له.

ومن هذه المواقف الموقف المسيحي المتمثل في قساوستهم ورهبانهم، وهو الذين يُعدّون علماء دينهم وافذاذ الكنيسة وآبائها كما يُعبرون.

فمن هنا خرجت أراء وفهوم خاصة بالفكر المسيحي بخصوص النسخ كما في غيره من علوم القرآن سطرت في بعض كتاباتهم ومؤلفاتهم.

وقد ركز البحث على استظهار هذه الافكار والرؤى وعرضها في ساحة التحليل والبحث العلمي عارضاً ادلتهم على المتسالم من العقل والتفسير الصحيح لبعض ما ساقوه من ادلة قرآنية والروائية.

وقد قسمت البحث على ثلاثة مباحث وهي كالاتي:

المبحث الأول: النسخ في الشرائع السماوية. وفيه مطلبان وهما:

المطلب الأول: النسخ في اللغة والحكمة.

المطلب الثاني: النسخ القرآني بين الثابت والمتغير.

المبحث الثاني: النسخ من منظور الفهم المسيحي.

المطلب الاول: اعداد الآيات القرآنية الناسخة في الفكر المسيحي.

المطلب الثاني: النسخ في الشرائع بين الرد والقبول.

المبحث الثالث: موقف علماء المسيحيّة من النسخ القرآني.

وختمت البحث بأهم النتائج التي توصل اليها البحث. ثم ادراك الهوامش وقائمة المصادر والمراجع التي استوحينا منها البحث. وأخر المطاف نسال الله تعالى أن نكون قد وفقنا لما عرضناه من مطالب علمية في الوقوف على النسخ القرآني وفق النظر المسيحي، وبيان حقيقته الدينية ودوره في مواكبة الاديان السماوية. راجين من الله سبحانه وتعالى أن يجعله ذخرا لنا في يومٍ لا ظلَ الا ظلهُ أن سميع الدعاء.

والحمد لله رب العالمين

المبحث الأول
النسخ في الشرائع السماويّة

المطلب الأول
النسخ في اللغة والحكمة

تبقى الحكمة الإلهيّة في تعدّد الأديان والشرائع غائبةً عن مدارك أصحاب الأديان السابقة، إمّا قصوراً أو تقصيراً، ولا أظنّه قصوراً لما؛ عَلِمنا من علوّ شأن أهل الأديان فكراً ومعرفةً، إلّا أنّهم يتمسّكون بحشاشة الدين الذي صيّروه ملكاً وسلطاناً، فأُرسِلَ الدينُ الخاتمُ مصحّحاً و﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾[١]. ولمّا كان فهم النصّ الخاتم يتطلّب وضع أسسٍ وقواعد، والاطّلاع على علومٍ من صميم فهم النصّ وشرحه وتفسيره، كان فهم النسخ - هو أحد هذه العلوم- أمراً مطلوباً.

النَّسْخ في اللغة: عبارةٌ عن إبطال الشَّيْءِ وإقامة آخَرَ مَقامَهُ[٢]، وفي الحديث: (لم تكن نُبُوَّةٌ إلّا تَنَاسَخَتْ)؛ أَي تَحوَّلتْ من حالٍ إلى حالٍ، أَي: أَمْر الأُمّةِ وتغايُر أَحوالِها[٣]. ويقول ابن حازم (ت ٥٨٤هـ): (إنَّ النسخ في اللغة موضوعٌ بإزاء معنيين؛ أحدهما: الزوال على جهة الانعدام، والثاني على جهة الانتقال. أما النسخ بمعنى الإزالة فهو أيضاً على نوعين: نسخ إلى بدل؛ نحو قولهم نسخ الشيب الشباب، ونسخت الشمس الظلّ، أي: أذهبته وحلّت محلّه، ونسخ إلى غير بدلٍ، إنَّما هو رفع الحكم وإبطاله من غير أن يقيم له بدلاً. وأمّا النسخ بمعنى النقل فهو من قولك نسختُ الكتاب ما فيه. وليس المراد به إعدام ما فيه. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٤]) [٥] أي: ننقل ما تعملون.

الحكمة من النسخ

النسخ الإلهيّ في الكتب المقدّسة يأتي لحكمةٍ يقتضيها حال أهل زمانه، سواءٌ كان نسخ شريعة نبيٍّ بشريعة نبيٍّ آخر، أو نسخ حكمٍ في شريعةٍ بحكمٍ آخر، وإذا كان النسخ في المعنى الثاني كما أيّد علماء الدين المسيحي[٦] وقوعه في القرآن الكريم، فوقوعه بين الشرائع السماويّة أولى وأدعى لمجريات مصالح العباد، وتباعد الأزمان بينها بقرونٍ وقرونٍ، فالحاجة للتبديل والتجديد تكون ملحّةً وضروريّةً، إن لم نقل بأنَّ بين الأديان سمة التكامل والتكميل.

لا لكون (أحدهما أيسر أداءً ولا أعظم أجراً، ولكنّ أسبقهما استنفد الغاية من شرعه، وأصبح الثاني هو الذي تقتضيه

المصلحة، ويتطلّبه المجتمع في وضعه الذي تطوّر إليه) [٧]. وعلى هذا فإن (كان النسخ من حيث صلته بالبشر مراعاة مصالح مُتجدّدة، فإنَّه من جهة الله عزّ وجلّ منزل الشريعة لا يعدُّ تحويلاً أو تبديلاً وإنَّما تكميل) [٨].

المطلب الثاني

النسخ القرآني بين الثابت والمتغيّر

قال الشاطبيّ (٧٩٠هـ) في تفسير آية إكمال الدين: (فلم يبقَ للدين قاعدةٌ يُحتاج إليها في الضروريّات والحاجيات أو التكميليات إلَّا وقد بُيّنت غاية البيان. نعم، يبقى تنزيل الجزئيّات على تلك الكلّيات موكولاً إلى نظر المجتهد؛ فإنَّ قاعدة الاجتهاد أيضاً ثابتةٌ في الكتاب والسنّة، فلابدَّ من إعمالها ولا يسع تركها. وإذا ثبت في الشريعة أشعرت بأن ثمّ مجالاً للاجتهاد ولا يوجد ذلك إلَّا فيما لا نصّ فيه. ولو كان المراد بالآية الكمال بحسب تحصيل الجزئيّات بالفعل فالجزئيّات لا نهاية لها، فلا تنحصر بمرسومٍ، وقد نصّ العلماء على هذا المعنى، فإنَّما المراد الكمال بحسب ما يحتاج إليه من القواعد الكلّية التي يجري عليها ما لا نهاية له من النوازل) [٩].

وقد استفاض علماء الإسلام في بيان ذلك تحت مصطلح الثابت والمتغيّر في الأحكام الشرعيّة، ولطول المقام في شرح هذا المصطلح ومعطياته الشرعيّة في الفقه وأصوله، نكتفي بذكر ما قرّره علَمان من أعلام الإسلام كانت عبارتهما واضحةً في بيان المراد من هذا المصطلح.

يقول ابن الجوزيّ (ت ٥٧١هـ): (الأحكام نوعان: نوعٌ لا يتغيّر عن حالةٍ واحدةٍ هو عليها، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمّة، كوجوب الواجبات وتحريم المحرّمات والحدود المقدّرة بالشرع على الجرائم، ونحو ذلك، فهذا لا يتطرّق إليه تغييرٌ ولا اجتهادٌ يخالف ما وُضع عليه. والنوع الثاني: ما يتغيّر بحسب اقتضاء المصلحة له، زماناً ومكاناً وحالاً، كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها) [١٠].

وقال السيّد الطباطبائيّ (١٤٠٢ هـ): (إنَّ ما تقتضي به الإرادة الوجوديّة وما يدلّ عليه العقل ينقسم حين يكتسب صيغة النظم والقوانين، إلى قسمين متغايرين، هما:

الأوّل: أحكام وقوانين ثابتة تحافظ على المنافع الحياتيّة للإنسان من زاوية

كونه إنساناً يعيش حياةً جماعيّةً، بغضّ النظر عن الزمان والمكان.

والثاني: أحكام وقوانين تكتسب صفةً مؤقّتةً أو طارئةً؛ لارتباطها بظروفٍ خاصّةٍ بحيث تتغيّر بحسب اختلاف المصالح والأزمنة والأمكنة. وهذا النمط من الأحكام من آثار الولاية العامّة، وهي منوطةٌ برأي نبيّ الإسلام وأولي الأمر المنصوبين من قبله، وتشخيصٍ في إطار الأحكام الدينيّة الثابتة وبحسب المصالح المتغيّرة زمانيّاً ومكانيّاً[١١].

فالثابت من الأحكام هي تلك الأحكام التي لا يمكن أن يتدخّل النبيّ أو الوصي أو الخليفة أو العالم بنقضها أو تبديلها. ويُعبَّر عنها بالأحكام الأوّليّة، وأمّا المتغيّرة فهي تلك الأحكام الطارئة، والتي فسح الله تعالى فيها بالتشريع لوليّ الأمر في بيانها، وهي تسمّى بالأحكام الثانوية.

وقد ورد شيءٌ من هذا القبيل في كلام الأب الحدّاد في كتابه (الإنجيل في القرآن) إذ يقول: (ولكن هناك بعض الأحكام الثانويّة المرتبطة بزمانٍ ومكانٍ فهي عرضةٌ للتحوّل والتطوّر والتكميل ليس من قبَل المتشرع الإلهيّ بل على ما يقتضي رقيّ البشريّة وحاجتها على مدى العصور، وليس هذا من النسخ في شيء)[١٢].

ثمّ إنَّ القسّ جوزيف قزّي ينكر كون الإسلام ديناً إلهيّاً أصلاً، فهو والحال هذه ليس ناسخاً أو مكمّلاً لشريعة المسيح عنده. ثمّ يعطي رأياً تماشياً مع البحث القرآنيّ فيقول: (النسخ هو من خصائص الأمّة الإسلاميّة، وقد خصَّها الله بها لحكمةٍ منها التيسير)[١٣].

كلامه هذا يناقض كلاماً له في كتابٍ آخر له، عندما يتناول بيان الدواعي التي جعلت السيّد المسيح عليه السلام يقول - كما أثبته متّي كاتب الإنجيل- ما مفاده: (قيل لكم... وأنا أقول لكم) هذا التعبير تجده في متّي كُرّر ستّ مرّات كما أحصاه، وذلك في بداية رسالة يسوع وفي عرضه لشرعة الملكوت في خطبة الجبل. يقول القسّ جوزيف قزّي (إنَّنا نجد أنَّ هذا الملكوت هو غير ملكوت اليهود تماماً وقد لا يشبهه بشيء)[١٤]. ثم يُعدُّ هذه الجملة من نوع المواجهة بين العهدين (العهد الجديد والعهد القديم)، وأن ما ورد نقلاً عن المسيح قوله (لاَ تَظُنُّوا أَنِّي جِئْتُ لأَنْقُضَ النَّامُوسَ أَوِ الأَنْبِيَاءَ. مَا جِئْتُ لأَنْقُضَ بَلْ

لأُكَمِّلَ. فَإِنِّي الْحَقَّ أَقُولُ لَكُمْ: إِلَى أَنْ تَزُولَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ لاَ يَزُولُ حَرْفٌ وَاحِدٌ أَوْ نُقْطَةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ النَّامُوسِ حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ)[١٥]، هذا الإكمال حبكه كاتب الإنجيل (متّي) جيّداً ليصوّر لنا أن يسوع جاء في خطَ موسى.. إلَّا أنَّ ذلك لم يكن - على ما يبدو- إلَّا لطمأنة اليهود قليلاً[١٦].

فإذا كانت قراءة القسّ جوزيف قزّي لهذا التعبير الإنجيليّ بهذا الشكل، وإنَّ دلالته هذه. فإنَّنا نتوجه له ولغيره من علماء الدين المسيحيّ، فنقول: ماذا تعني لكم هذه القراءة؟

فإنَّ جواب من أدنى له معرفةٍ في مدلولات الجمل والكلام، يقول وبضرسٍ قاطعٍ: إنَّ المسيح جاء بشريعةٍ غير شريعة موسى وتعاليم غير تعاليم موسى، وهذا هو النسخ بعينه واضحاً!!

فلماذا تقرؤون الكتب السماويّة بمناظير عدّة، وكأنَّ كلّ كتابٍ نازلٍ من ربٍّ غير ربِّ الآخر، تخالفون بذلك نصوصاً صريحةً في كلّ الكتب السماويّة، بما فيها العهدان الموجودان بين أيديكم اليوم والتي كتبها كُتابها بعد المسيح وموسى بزمنٍ بعيدٍ.

المبحث الثاني
النسخ من منظور الفهم المسيحي

المطلب الأول
أعداد الآيات القرآنية الناسخة في الفكر المسيحي

نقل القمص بطرس زكريّا عن الشيخ إبراهيم الأنباري عن كتابه تاريخ القرآن بأنَّه ذكر أنَّ النسخ القرآنيّ في (١٤٤) موقعاً[١٧]. وقال القسّ عبد الله عبد الفادي اعتماداً على مثل هذه الأقوال في نسخ القرآن: (فاذا جُرّد القرآن من الناسخ والمنسوخ، كان كرّاسةً صغيرةً. ومع ذلك ادّعوا أنَّه المعجزة الكبرى)[١٨]؛ باعتبار أنَّ المنسوخ لا يُعمل به.

إنَّ تشبّث كلّ من القمص والقسّ بكثرة النسخ في القرآن الكريم إنَّما هو لبعدهما عن المصادر الكثيرة التي أوضحت مسألة الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لذا اعتمدا على ما يشبع رغبتهما في الطعن بالقرآن الكريم ليصوّرا وجود إشكاليّةٍ على القرآن عدّاها عظيمةً وكبرى إلَّا أنَّها أهون من بيت العنكبوت.

في الحقيقة: إنَّ البحث تابع هذه المسألة وبشكلٍ استقرائيٍّ من مصادر القدامى والمعاصرين، فوجد أنَّ آراء

علماء الإسلام في هذه المسألة مختلفةٌ جدّاً ومتباينةٌ، فمنهم من توسّع في عددها حتّى أوصلها إلى أكثر من مئتي آية، والبعض الآخر قال إنّها عشرون أو خمس آيات، وهناك من قال بعدم وجود منسوخٍ في القرآن الكريم[١٩]، مع قوله بجوازه عقلاً[٢٠].

فقد توسّع المكثرون لدعوى النسخ، فأدخلوا في الناسخ والمنسوخ أقساماً ليست منه، وإنَّ هذا هو السرّ في اتّساع رقعة البحث في قضايا النسخ.

ولم يرتضَ كثير من علماء الإسلام هذا التوسّع في مسألة النسخ في الآيات القرآنيّة حتّى أخذوا قديماً وحديثاً في نقد هذه الآراء والأبحاث التي أُطيلت بدون طائل.

ابن الجوزيّ (ت ٥٩٧ هـ): قلت: (واضحٌ لأنَّ التحقيق في الناسخ والمنسوخ، يُظهر: أنَّ هذا الحصرّ تخريفٌ من الذين حصروه، والله الموفق)[٢١].

وقال الشاطبيّ (٧٩٠هـ): (فإذا اجتمعت هذه الأمور ونظرت إلى الأدلّة من الكتّاب والسنّة لم تتخلّص في يدك من منسوخها إلَّا ما هو نادرٌ)[٢٢].

وقال الزركشيّ (ت ٧٩٤ هـ): (فائدة: قيل في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آَيَةٍ﴾ ولم يقل (من القرآن)؛ لأنَّ القرآن ناسخٌ مهيمنٌ على كلّ الكتب، وليس يأتي بعده ناسخٌ له، وما فيه من ناسخٌ ومنسوخٌ فمعلومٌ وهو قليلٌ)[٢٣].

وقال السيوطيّ (ت٩١١هـ): (وفيه نظرٌ يُعرف ممّا سياتي)[٢٤].

وقد ردّ الشيخ الخضريّ كلّ الآيات التي قال عنها السيوطيّ بأنَّها من النواسخ، وأثبت عدم نسخ آيةٍ واحدةٍ منها[٢٥].

وقد انتقد السيّد الخوئيّ (ت ١٤١٣هـ) هذه الكثرة من النواسخ فقال: (في كتب التفسير وغيرها آياتٌ كثيرةٌ ادُّعي نسخها. وقد جمعها أبو بكرٍ النحّاس في كتابه (الناسخ والمنسوخ) فبلغت (١٣٨) آيةً، وقد عقدنا هذا البحث لنستعرض جملةً من تلك الآيات المدّعى نسخها ولنتبيّن فيها أنَّه ليست - في واقع الأمر - واحدةٌ منها منسوخةً، فضلاً عن جميعها)[٢٦].

وكذلك انتقد الأستاذ الدكتور مصطفى الزلمي كتاب الناسخ والمنسوخ لابن حزم الأندلسيّ المتوفّى (ت٣٢٠هـ) الذي يُعدُّ من مصادر السلف في هذا المجال، وهو من المكثرين من النواسخ، فعَدّها (٢١٤) آية منسوخةً (وهو يدّعي نسخ هذه الآيات بدون أن يُقيم دليلاً

واحداً ولو لمرّةٍ واحدةٍ على إثبات دعواه، إضافة إلى ذلك فإنَّ كتابه (هذا) مليءٌ بالتناقضات، منها قوله بأنَّ آيات الأخبار لا يشملها النسخ، ثمّ يدّعي نسخ عدّةٍ من آيات الأخبار في كتابه، ومنها قوله إنَّ الاستثناء والتخصيص ليسا من النسخ، ثمّ يحكم على كثيرٍ من الآيات بالنسخ بالتخصيص والاستثناء) [٢٧].

ثُمَّ يقول الزلمي: (وقد أثبتنا بالأدلّة العقليّة والنقليّة في كتابنا (التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن) عدم وجود آيةٍ قرآنيّةٍ واحدةٍ منسوخةٍ في القرآن الكريم) [٢٨].

أمّا إشكالية القسّ قزّي، فالبحث لا يريد في المقام أن يستطرد جهود علماء الإسلام - وإن كان يورد بعضها كإجابة للإشكاليّة- في كيفيّة معالجة ما تفضّل به القسّ جوزيف قزّي من نظريات وقواعد استخلصوها من أدلّتهم الشرعية وأهمّها القرآن المجيد وسنّة النبيّ الكريم صلّى الله عليه وآله اتّفقت عليها كلمتهم لأجل تلافي هذه الإشكاليّة، بقدر ما أريد أن أقول: إنَّ التطوّر الحاصل اليوم في العالم هل واجهته المسيحيّة بشرعها؟ أَوَجدت له المقوّمات الدينيّة من الجواز والعدم، أم كان اجتهادات العلماء كلٌّ بتخصّصه؟ وهل كان للمجمّعات المسكونيّة البابويّة دورٌ بارزٌ لما يحصل من تطوّرٍ في الحياة البشريّة على نحو الانحرافات عن الشريعة المسيحيّة أو البولسيّة أو ما توصّلت له البشريّة من توفير ما يحتاجه الجنس البشريّ اليوم؟ وهل لها فتاوىً بهذا كلّه؟ أم على العكس من ذلك تماماً؛ فإنَّها تتحكّم بالأحكام الثابتة فتجيز زواج المثليّين مثلاً! ولا أدري ما معنى طلبه لنجوّز له النسخ؟ فهل يريد أن ينسخ شريعة الكتابيّين بشريعة الإسلام، فالإسلام لا ينسخها بل يكملها ويُهذّبها كما أشرنا غير مرّةٍ، أم يريد أن ينسخ شريعة الإسلام بشريعة الكنيسة اليوم التي تشرّع أحكاماً ما أنزل الله بها من سلطانٍ، لا في التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في القرآن، ولا حتّى يستسيغه الجنس البشريّ في طبعه.

إنَّ أمر النسخ القرآنيّ قد اختلط على القسّ جوزيف قزّي كما اعترف هو بذلك، وأنَّه لا يتقيّد بشريعةٍ ولا يعترف بعصمة نبيّ[٢٩]. فمن كان كذلك، كيف له أن يفهم حالةً مهمّةً، لها علاقةٌ قويّةٌ في إدراك مراد الله تعالى من إرسال الأنبياء والرسل.

ومع ذلك فإنَّ ما أورده القسّ جوزيف قزّي لم يكن خافياً على من ختم

الرسالات برسالة القرآن، أن يجعل فيها ما يمكن أن يواكب حركة العصر اليوم. وهذا ما نجده في استنباطات الأحكام لعلماء الإسلام، في متطلّبات الزمان وتغيّراته إلى أحكامٍ تتماشى مع التطوّر الحاصل فيه، وقد أجمعت كلمتهم على أنَّ الشريعة الإسلاميّة امتازت بوجود أصولٍ وعوامل مرنةٍ صيّرتها صالحةً لكلّ زمانٍ ومكانٍ، وهي بذلك تكون مستجيبةً لكلّ متطلّبات العصر، اكتسبت مرونتها من كونها شريعةً خاتمةً من جهةِ أنَّها (تتطلّب عقلاً أن تجمع بين عناصر الثبات والمرونة، لتكون متوائمةً مع التطوّرات ومواكبةً للتغيّرات مع الحفاظ على مصلحة الإنسان فرداً كان أم جماعة)[٣٠]. ولهذا كانت أدلّة التشريع الإسلامي وأهمّها القرآن (فصّلت ما لا يتغيّر، وأجملت ما يتغيّر، ضرورةً لخلود هذه الشريعة ودوامها، وعمومها) [٣١]. فكانت المرونة فيما أجملت وبها (تمكّنت من أن تخاطب الإنسان البدائيّ وقت التشريع، وإنسان اليوم الذي حملت حياته كمّاً هائلاً من الأمور المستجدّة، بمجالاتها المتنوّعة، فبرزت الشريعة على أنَّها تمتلك رصيداً من المقوّمات الذاتية والأصول الحيويّة المتكاملة، تجعلها مؤهّلةً لمواكبة التطوّر الإنسانيّ، وقدرتها على استيعاب التقدّم البشريّ والتطوّر الكونيّ) [٣٢]. من هذا المنطلق قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾[٣٣].

المطلب الثاني
النسخ في الشرائع بين الرد والقبول

النسخ واقعٌ في الشرائع السماويّة على حدٍّ سواءٍ، إلَّا أنَّ أهل الكتاب تعدّدت مواقفهم منه. فاليهود بعد اتّفاقهم على أنَّ شريعة الإسلام لا تنسخ شريعتهم؛ نظراً لاعتقادهم أنَّ رسالة الإسلام كانت خاصّةً بالعرب، ولم تكن عامّةً لجميع الناس، انقسموا إلى ثلاث فرقٍ، ففرقةٌ لا تجوّز النسخ عقلاً وسمعاً، وتسمّى الشمعونيّة، وفرقةٌ تجوّز النسخ عقلاً لكنّه لم يقع، وتسمّى العنانيّة، وفرقةٌ تجوّز النسخ عقلاً وأنَّه واقعٌ فعلاً وتسمّى اليسوعيّة[٣٤].

ويرى البحث أنَّ اختلافهم هذا تابعٌ للتناقض الموجود في التوراة، فقد ورد فيها قوله: (هَا أَيَّامٌ تَأْتِي، يَقُولُ الرَّبُّ، وَأَقْطَعُ مَعَ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ وَمَعَ بَيْتِ يَهُوذَا عَهْدًا جَدِيدًا. لَيْسَ كَالْعَهْدِ الَّذِي قَطَعْتُهُ

مَعَ آبَائِهِمْ يَوْمَ أَمْسَكْتُهُمْ بِيَدِهِمْ لأُخْرِجَهُمْ مِنْ أَرْضِ مِصْرَ، حِينَ نَقَضُوا عَهْدِي فَرَفَضْتُهُمْ، يَقُولُ الرَّبُّ) [٣٥].

ومن العجب أن يقوم القسّ المسيحيّ عبد الله عبد الفادي، بردّ دلالتها على النسخ دحضاً للقائلين بأنَّ شريعة التوراة منسوخةٌ بشريعة الإنجيل؛ إذ يقول: (ولا يُرى أنَّ هذه العبارات تفيد نسخاً ولا مسخاً، وإنَّما ذكرهم الله بمراحمه، مع أنَّهم عصوه، وعدهم بالفداء وإغداق روح القدوس عليهم لإنارة عقولهم وأذهانهم حتّى يعرف الكبير والصغير إرادته) [٣٦]. وأورد نصّاً ينقضه من نفس السفر وهو: (بَلْ هذَا هُوَ الْعَهْدُ الَّذِي أَقْطَعُهُ مَعَ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ بَعْدَ تِلْكَ الأَيَّامِ، يَقُولُ الرَّبُّ: أَجْعَلُ شَرِيعَتِي فِي دَاخِلِهِمْ وَأَكْتُبُهَا عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَأَكُونُ لَهُمْ إِلهًا وَهُمْ يَكُونُونَ لِي شَعْبًا) [٣٧].

إلَّا أنَّهم في النهاية قالوا بعدم جواز النسخ، وعدّوها أحدَ قواعدِ الإيمان اليهوديّ حتّى أنَّ الفيلسوف اليهودي موسى بن ميمون (ت ٦٠١ هـ/١٢٠٤م) قال: (لم تكن ثمَّة شريعةٌ - ولا تكون- غير شريعةٍ واحدةٍ وهي شريعة سيّدنا موسى) [٣٨]، منطلقاً من مقولةٍ لموسى عليه السلام: (فَاحْرِصُوا عَلَى طَاعَةِ كُلِّ مَا أُوْصِيكُمْ بِهِ، لاَ تَزِيدُوا عَلَيْهِ وَلاَ تُنَقِّصُوا مِنْهُ) [٣٩]. وعليه فإنَّ هذه شريعةٌ لا تنسخ، ولا تبدّل.

أمّا النصارى فقد أجمعوا على (إنكار جواز النسخ عقلاً كما ينكرون وقوعه؛ ليصلوا هذا الإنكار إلى غاية حرصوا على تحقيقها، وهي بقاء دينهم إلى جانب الإسلام، بحجّة أنَّ شريعة لا تنسخ بشريعةٍ، وأنَّ حكماً في شريعةٍ لا ينسخ بحكم في شريعة بعدها) [٤٠]. فقد ورد عن كاتب الإنجيل: (اَلسَّمَاءُ وَالأَرْضُ تَزُولاَنِ، وَلكِنَّ كَلاَمِي لاَ يَزُولُ) [٤١].

أمّا الدين الإسلاميّ فيقطع - ومن دون تردّدٍ- بجواز النسخ، فالنصوص القرآنيّة دالّةٌ عليه، وبجانب عالميّة وخاتميّة الدين الإسلامي، فضلاً عن أحداث ووقائع تاريخ الأديان ومجريات أحداثها، مع أنَّ بعض النصوص التورآتيّة والإنجيليّة التي كتبها كُتّابها دالّةٌ عليه أيضاً، فإنَّ (هنالك أحكام في شريعة موسى جاءت شريعة عيسى عليهما السلام بأحكامٍ ناسخةٍ لها، كما نسخت بعض أحكام التوراة أحكاماً جاءت بها الشرائع السابقة لها، وكما نسخت بعض الأحكام فيها بعضها الآخر) [٤٢].

وقد نصّت الكتب المنزلة على ذلك.

منها: ما في ورد الإنجيل على لسان السيّد المسيح عليه السلام واضح الدلالة على ذلك أُورده كاملاً: (لاَ تَظُنُّوا أَنِّي جِئْتُ لأَنْقُضَ النَّامُوسَ أَوِ الأَنْبِيَاءَ. مَا جِئْتُ لأَنْقُضَ بَلْ لأُكَمِّلَ. فَإِنِّي الْحَقَّ أَقُولُ لَكُمْ: إِلَى أَنْ تَزُولَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ لاَ يَزُولُ حَرْفٌ وَاحِدٌ أَوْ نُقْطَةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ النَّامُوسِ حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ. فَمَنْ نَقَضَ إِحْدَى هذِهِ الْوَصَايَا الصُّغْرَى وَعَلَّمَ النَّاسَ هكَذَا، يُدْعَى أَصْغَرَ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ. وَأَمَّا مَنْ عَمِلَ وَعَلَّمَ، فَهذَا يُدْعَى عَظِيمًا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ. فَإِنِّي أَقُولُ لَكُمْ: إِنَّكُمْ إِنْ لَمْ يَزِدْ بِرُّكُمْ عَلَى الْكَتَبَةِ وَالْفَرِّيسِيِّينَ لَنْ تَدْخُلُوا مَلَكُوتَ السَّماوَاتِ)[٤٣]. وقد أوضح دلالته العلامة عبد الرحمن الباجه جي[٤٤] (ت ١٣٣٠هـ/١٩١١م) بقوله: (فلو أتينا على تفسيرها وشرح مفرداتها لأعطانا معنى بضرورة النسخ والتبديل والتحويل الذي يمنح الدين السابق كمالاً وإتماماً، فهذه أحاديث المسيح عليه السلام متظافرةٌ في أناجيلكم، تؤيّد بعضها بعضاً بأنَّ النصارى كانوا من أتباع التوراة. والتكرار بقوله ما جئت لأنقض توكيدٌ وتوطئةٌ لقوله: بل جئت لأكمل؛ فإنَّ الله تعالى جلّتْ قدرته يُشرّع الشرائع ويعطي الأنبياء الأحكام على حسب ما تقتضيه حكمته البالغة من مراعاة حال العالم في كلّ زمان. فكان عيسى عليه السلام أتى مؤيّداً للتوراة كبقيّة الكتب الإلهيّة وناصراً لها ومكمّلاً لشرائعِ مَنْ قبله على حسب ما يناسبهم في زمانه من الفروع التي أوحى الله بها إليه، وقوله (مَنْ نقض هذه الوصايا الصغرى) الهيّنة الليّنة التي لا شدّة ولا غلوّ في العمل بمقتضاها بل هي وسطٌ بالنسبة لما وصل إليه العالم من ناموس الارتقاء وقوله (يدعى أصغر) أي: أحقر خلق الله. ولا صراحة أوضح من ذلك من أنَّه عليه السلام وجميع مَن تبعه من المكلّفين مأمورون بتأييد التوراة وتكميلها، ولكن ما الحيلة حيث إنَّ المسيحيّين ابتدعوا عقيدةً جديدةً واخترعوا معاملات غير مسموعةٍ ولا مسبوقة)[٤٥].

ويقول القاضي عبد الجبّار المعتزليّ (ت ٤١٥هـ): (واعلم أنَّ دين المسيح وديانات الرسل عليهم السلام لم تتغيّر ولم تتبدّل جملةً واحدةً ولكن شيئاً بعد شيءٍ، وفي كلّ عصرٍ وفي كلّ حينٍ، حتّى تكامل تغيّرها، وما زال أهل الحقّ فيها يقلّون وأهل الباطل يكثرون حتّى غلبوا ومات بهم الحقّ، فكان أصحاب

المسيح بعده مع اليهود وبني إسرائيل في كنائسهم يقيمون صلاتهم وأعيادهم في مكانٍ واحدٍ، وبينهم الخلاف في شأن المسيح)[٤٦].

حتّى بدأت شوكة الخلافات تقوى بينهم ووصل الحال إلى تحريم ما يحلّلون وتحليل ما يحرّمون، فقد أبطل المسيحيّون يوم السبت، وحرّموا الختان[٤٧]، وأحلّوا بعض اللحوم كالخنزير[٤٨]، حرّموا الطلاق إلّا لعلّة الزنا[٤٩]، أبطلوا رجم الزانية[٥٠] والقصاص[٥١]، فتأمّل بالأناجيل وانظر كم من حكمٍ في التوراة نسخته الأناجيل، وهي أوضح من الشمس في رابعة النهار. ومع ذلك يقول القسّ عبد الله عبد الفادي أنَّ النسخ ليس في اليهوديّة ولا المسيحيّة[٥٢].

فبعد هذا كلّه يأتي من ليس له أدنى تأمّلٍ بالآيات القرآنيّة، ويأخذ بنكران النسخ وينسبه للقرآن ظلماً وبهتاناً؛ لذلك يقول الأب الحدّاد: (لقد شاع بين المسلمين رأيٌ بأنَّ القرآن نسخ الكتاب أي: أبطله، كما نسخ الإنجيل التوراة من قبل. فهؤلاء القوم يقولون بنسخ كتابٍ بكتابٍ، ودينٍ بدينٍ، وشريعةٍ بشريعةٍ. هذا الزعم لا أساس له في الإنجيل، ولا أساس له في القرآن)[٥٣].

ثُمَّ يحاول أن يورد أدلّةً على مدّعاه من الإنجيل والقرآن، ففي الإنجيل ورد عن المسيح أنَّه أعلن شريعته على الجبل فقال: (لاَ تَظُنُّوا أَنِّي جِئْتُ لأَنْقُضَ النَّامُوسَ أَوِ الأَنْبِيَاءَ. مَا جِئْتُ لأَنْقُضَ بَلْ لأُكَمِّلَ. فَإِنِّي الْحَقَّ أَقُولُ لَكُمْ: إِلَى أَنْ تَزُولَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ لاَ يَزُولُ حَرْفٌ وَاحِدٌ أَوْ نُقْطَةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ النَّامُوسِ حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ)[٥٤]. وفسّر معنى الإكمال على ضوء نصيّن وردا في رسالتي بولس إلى أهل رومية والعبرانيّين وهما؛ الأوّل: (لأَنَّهُ الأُمَمُ الَّذِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمُ النَّامُوسُ، مَتَى فَعَلُوا بِالطَّبِيعَةِ مَا هُوَ فِي النَّامُوسِ، فَهؤُلاَءِ إِذْ لَيْسَ لَهُمُ النَّامُوسُ هُمْ نَامُوسٌ لأَنْفُسِهِمِ، الَّذِينَ يُظْهِرُونَ عَمَلَ النَّامُوسِ مَكْتُوبًا فِي قُلُوبِهِمْ، شَاهِدًا أَيْضًا ضَمِيرُهُمْ وَأَفْكَارُهُمْ فِيمَا بَيْنَهَا مُشْتَكِيَةً أَوْ مُحْتَجَّةً، فِي الْيَوْمِ الَّذِي فِيهِ يَدِينُ اللهُ سَرَائِرَ النَّاسِ حَسَبَ إِنْجِيلِي بِيَسُوعَ الْمَسِيحِ)[٥٥]. والثاني: (لأَنَّ هذَا هُوَ الْعَهْدُ الَّذِي أَعْهَدُهُ مَعَ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ بَعْدَ تِلْكَ الأَيَّامِ، يَقُولُ الرَّبُّ: أَجْعَلُ نَوَامِيسِي فِي أَذْهَانِهِمْ، وَأَكْتُبُهَا عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَأَنَا أَكُونُ لَهُمْ إِلهًا وَهُمْ يَكُونُونَ لِي شَعْبًا)[٥٦]. فقال: (معنى التكميل: العقيدة واحدة، والشريعة الخالدة واحدةٌ، قد طبعها الله في

طبيعتنا قبل ان يُنزلها على موسى في الألواح)[٥٧].

إنَّ فهم النصوص الدينيّة سواءٌ الإنجيليّة أم القرآنيّة لابدَّ أن تكون بمسايرة متطلّبات الحياة وضرورياتها، لذلك فقد أساء فهم النصّ الإنجيليّ الذي ينصّ على لسان السيّد المسيح عليه السلام بأنَّه جاء ليكمل لا أن ينقض. فلو تنبّه لما ذكرناه قبل قليل من تفسيرٍ لهذا المقطع الإنجيليّ كما أورده الباجة جي[٥٨]، لوقف على حقيقة معناه ومدلوله الذي يواكب حركة التشريع الإلهيّ ضمن سياقات التجديد والتغيّر المجتمعي، وصولاً إلى كمال الشريعة.

ثُمَّ يقول الحدّاد: إنَّ (القرآن الكريم يُجهِّل قضيّة نسخ دينٍ بدينٍ جهلاً تامّاً، بل كلّه، روحاً ونصّاً، ينفي تلك البدعة المسّنَدَة إليه)[٥٩]. فحسب مدعى الحدّاد هذا فهو ينكر مسألة النسخ على مستوى العقيدة والشريعة مدّعياً الآتي:

أوّلاً: إنَّ القرآن الكريم ينكر نسخ عقيدة التوراة والإنجيل؛ باعتبار أنَّ عقيدة القرآن والإنجيل هي التوحيد وهي عقيدةٌ جوهريّةٌ في جميع الكتب السماويّة، فكيف ينسخها؟ فما كان الوحي الإلهيّ لجميع الأنبياء إلَّا لإثبات التوحيد ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[٦٠]، فقد أوحى الله لمحمّد صلّى الله عليه وآله بالتوحيد، فكيف يبطل نبيٌّ نبيّاً ويعطّل دعوته؟ والدين عند الله الإسلام، فكيف يقول بأنَّ القرآن أو الإسلام نسخ ما قبله؟ من أين تُراهم جاؤوا بهذه البدعة؟ والقرآن جاء مصدّقاً للكتاب فكيف ينسخه؟

ثانياً: إنَّ القرآن الكريم ينكر نسخ شريعة الإنجيل والتوراة؛ باعتبار أنَّ شريعة الله واحدةٌ من نوحٍ إلى محمّدٍ صلّى الله عليه وآله؛ لقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾[٦١]. فكيف يبطلها؟ فكيف نزعم أنَّ القرآن ينقض شريعة مَن تقدّمه؟ مع أنَّ القرآن يعلم عن نفسه أنَّه يهدي لسنن أهل الكتاب ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٦٢]. فليس في القرآن نسخ شريعةٍ بشريعةٍ، ويُعضد مدعاه بتفسيري البيضاويّ والزمخشريّ، فينقل عنهما أنَّ القرآن في هذه الآية (يعلن وحدة الأصل في الدين والشريعة،

مع الاستقلال والاختلاف في فروع الشرع)[٦٣]. نسأل الحدّاد: ما معنى الاختلاف في فروع الشرع؟ أليس هو النسخ في الشرائع؟ ثمّ ألم تلاحظ هذا المعنى في تفسير الآيات التي ذكرتها وعند مراجعتك التفسيرين المذكورين؟ لماذا تقرأ بعينٍ واحدةٍ فيفوتك جزء الكلام وأهمّه في المطلب، فتضيع عليك وعلى قارئيك الفائدة؟ تمّم كلام المفسّر ولا تكتفِ بإيراد بعضه دون الآخر المتمّم لبيان تفسير آية: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ...﴾ وشرحها، أُوردُه لك أنا كاملاً فتنبّه، فقد ذكر الزمخشريّ في شرحها قائلاً: (دين نوحٍ ومحمّدٍ ومَنْ بينهما مِنْ الأنبياء، ثمّ فسّر المشروع الذي اشترك هؤلاء الأعلام من رسله فيه بقوله: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ الدين وَلاَ تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ والمراد: إقامة دين الإسلام الذي هو توحيد الله وطاعته، والإيمان برسله وكتبه، وبيوم الجزاء، وسائر ما يكون الرجل بإقامته مسلماً، ولم يرد الشرائع التي هي مصالح الأمم على حسب أحوالها، فإنَّها مختلفةٌ متفاوتةٌ. قال الله تعالى: ﴿لِكُلّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً ومنهاجا﴾)[٦٤].

أمّا تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ﴾[٦٥]، وهي الآية التي استشهد بها لإثبات تمسّك النبيّ الأكرم محمّد صلّى الله عليه وآله بشرائع الكتب السابقة، فقد ذكر فيها الزمخشريّ مصطلح النسخ وربطه بالهدى، فقال: (والمراد بهداهم طريقتهم في الإيمان بالله وتوحيده وأصول الدين دون الشرائع، فإنَّها مختلفةٌ وهي هدىً، ما لم تنسخ. فإذا نسخت لم تبقَ هدىً، بخلاف أصول الدين فإنَّها هدىً أبداً)[٦٦].

فأين فكرك وبصرك الحديد يا أيّها الأب الحدّاد؟

ثُمَّ يقول الحدّاد: إنَّ القائلين ببدعة النسخ لا سند لهم سوى آية النسخ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٦٧]. ويحصرها الحدّاد في النسخ القرآنيّ، لأنَّ الآية نزلت ردّاً على شكوك المشركين والكتابيّين والمسلمين في تبديل آي القرآن، والآية صريحةٌ في اقتصار النسخ في آيات القرآن، يقع فيها ومنها وعليها، لا يتعدّاه إلى سواها. واستشهد بقول السيوطيّ: (أنَّ النسخ ما اختصّ به الله هذه الأمّة) فنقلوا فكرة النسخ المحصورة في القرآن إلى أممٍ أُخرى وعمّموها على الكتب المتقدّمة؛ بينما خصّها القرآن بآيةٍ فقط[٦٨].

ويردّ الحدّاد[٦٩] على من ينقض عليه: بأنَّ القرآن كمال النبوّة وبأنَّ محمّداً خاتم النبيّين، وقد تضمّن القرآن تفصيل الكتاب كلّه فلا حاجة بعده إلى نبيٍّ أو كتابٍ سابقٍ أو لاحقٍ، فهو يكفي وحده. فيردّه بقوله: إنَّ القرآن يعدّ الكتاب المقدّس أمامه[٧٠]، ومحمّد نفسه يعلن أنَّه كان يقتدي بأنبياء الكتاب ويتّبع هداهم[٧١]، إذاً والحال هذه كيف يقولون إنَّه ينقض نبوّتهم وينسخ رسالتهم ويستغني عن كتبهم!

فيجزم الحدّاد قائلاً: (فلا أساس على الإطلاق في الآية وما حولها من معنى نسخ دينٍ بدينٍ وكتابٍ بكتابٍ وشريعةٍ بشريعةٍ، بل العكس يُلزم القرآن كلّ أمّةٍ بالتقيّد بشريعتها، ويفرض القرآن على النبيّ والمسلمين احترام شريعة الإنجيل والتوراة وأحكامها)[٧٢]، مستنداً في ذلك على ما جاء في (الآية ٤٩-٥١) من سورة المائدة.

الظاهر أنَّ الحدّاد اشتبه في إشارته للآيات في سورة المائدة، فإنَّها بعيدةٌ عن مراده، وإليك نصّها: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٧٣]. ولعلّه ناظر إلى الآيات التي قبلها وهي: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ * إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ * وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ

* وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٧٤]. هذه الآيات كثيراً ما يستشهد بها علماء الدين المسيحيّ، ولمباحث عدّةٍ، فإنَّهم يُوردونها للدلالة على عدم تحريف كتبهم، وأُخرى للدلالة على عدم النسخ، وأيضاً للدلالة على أنَّ كتبهم كانت موجودةً في عصر النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله، وأنَّ الله ينصّ بالقرآن إلزام المسلمين العمل بموجبها[٧٥].

والبحث تتّبع ما سطّره علماء الإسلام على هذه الادّعاءات، ولِمتطلّبات البحث نوجز الرد عليها بشكل يكون رداً عليها جميعها، فما نورده يدحض مقولاتهم هذه جميعها، فلا دلالة في هذه الآيات على نفيّ النسخ، ولا على صحّة كتبهم، ولا على وجودها عصر النبيّ الأكرم، وأنَّ القرآن يلزم المسلمين العمل بموجبها، وبالتقريب الآتي:

أوّلاً: كيف يأمر الله تعالى نبيّه الأكرم ومن يتّبعه من الناس، أن يعملوا بشريعة التوراة والإنجيل، مع عدم ثبوتهما مكتوبتين. أما الإنجيل فيقول فيه القسّ فهيم عزيز (يجب أن نقرّر أنَّ يسوع نفسه لم يترك شيئاً مكتوباً، ولم يعثر إنسانٌ ما على أيّة وثيقةٍ أو وسيلةٍ تكشف عن أيّة كتاباتٍ قام بها)[٧٦]. أمّا التوراة فإنَّ (علماء الكتاب المقدّس كلّهم مجمعون على أنَّ العهد القديم جرى وضعه خلال وبعد النفي إلى بابل)[٧٧] وقد كان (عزرا أوّل الكتبة، ومعه ابتدأت تلك الفئة من المؤلّفين الذين وضعوا التوراة والشريعة الشفهيّة التي سيطرت لقرونٍ عديدةٍ على عقول وجميع مقدّرات اليهود)[٧٨]. فيظهر من هذا واضحاً أنَّ عزرا قد كتب لهم التوراة، ولم يذكر اليهود من أين وصلت التوراة إليه، وبينه وبين موسى عليه السلام أكثر من ثمانية قرون؟ وقد فقدت التوراة قبل زمن عزرا قطعاً كما مرَّ ذكره. فعلى هذا يتبيّن: أنَّ التوراة التي كان عزرا يقرأها على الناس قد تكون مفتراةً مكذوبةً، دوَّنها عزرا من محفوظاته وما وصل إليه من مدوّناتٍ ومعلوماتٍ، وليست توراة موسى، وبالتأكيد لا يوثّق بحفظه ولا ما وصل إليه من أوراقٍ وكتبٍ؛ إذ إنَّ ذلك يحتاج إلى إثبات السند المتّصل منه إلى موسى عليه السلام)[٧٩]، وأنّى لهم ذلك فحينئذٍ لا يعدو ما كتبه عزرا على أنَّه توراة فهوماً واجتهاداتٍ يعتريها ما تعتري النفس البشريّة من خللٍ ونقصٍ، فكيف يمكن الادّعاء بعد هذا أنَّها كانت موجودةً في عهد النبيّ محمّد صلّى الله عليه وآله؟

ثانياً: كيف يمكن لعاقلٍ أن يقول بعدم تحريف العهدين (القديم والجديد) مع أنَّهما وباعتراف علمائهم لم يصلا إلينا كما نزلت من الله تعالى وإنَّما كتبت بأيدٍ بشريّةٍ.

ثالثاً: بعدما أجمع علماء الدين المسيحيّ على عدم وقوع النسخ بين الشرائع المختلفة والشريعة الواحدة، فكيف لهم أن يوفّقوا بين النصوص المتناقضة بين التوراة والإنجيل، وبين نصوص كلٍّ منهما؟ كما سنوضّحه. وبعد اعتراف رئيس فرقة البرتستنت ما نصّه: (أنَّ الحواري ليس له أن يعيّن حكماً شرعياً، من جانب نفسه، لأنَّ هذا المنصب كان لعيسى فقط) [٨٠]، كيف يمكن أن تفسّروا كلّ ذلك؟

رابعاً: لو أكمل القسّ الحدّاد وغيره من العلماء المسيحيّين ما تلث هذه الآيات، إذ أنَّها تأمر النبيّ صلّى الله عليه وآله بأن يحكم بما أُنزل إليه، وأن لا يتبع أهواهم، نكون قد حافظنا على السياق القرآنيّ ودلالته الكاملة في ما يمكن أن يصلح حاكماً بين الناس، ومن هم الذين نهى الله تعالى عن اتّباعهم، وإليك تكملة السياق: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ * وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾[٨١].

وللقسّ جوزيف قَزّي في مسألة النسخ وجوازه في القرآن، إشكاليّةٌ[٨٢] معرفيّةٌ لا تفسيريّةٌ، ينطلق في تقريرها ممّا عدّه المسلمون علّةً للنسخ، وهي: إذا كان الموجب للنسخ اختلاف أحوال الناس وتطوّر حاجات المجتمع في الزمان والمكان، فيقتضي تغيير الأحكام ونسخها في مدّة ثلاثٍ وعشرين سنةً، ألا يتطلّب والحال هذه أن نُغيّر في الأحكام والشرائع بعد تمادي الزمان قروناً على مضيّ المشرّع؟

ثُمَّ يتساءل متهكّماً: ألا يُجوّز لنا علماءُ الإسلامِ النسخَ، بعدما جوّز النسخ لـ (محمّد) لمسايرة رسالته؟!

أيحكم القرآن على الناس بأنَّهم مهما علا كعبهم في العلم والمعرفة يظلّون بمستوى ما فهمه البدويّ منه؟

وقد عارض النسخ وأنكره كلٌّ من القسّ جوزيف قزّي والقمص زكريا بطرس قرآنيّاً، فقد قابل قزّي الآيات القرآنيّة التي فهم منها النسخ بآياتٍ أخرى مشابهةٍ لفظاً، وردت في سياقٍ قرآنيٍّ مختلف الدلالة لا علاقة له بنفي النسخ. فعندما يقول القرآن: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾[٨٣]، وقوله: ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾[٨٤]. وقوله: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[٨٥]، يقول: وقد أجمع مفسّرو الإسلام أنَّه ليس في القرآن شيءٌ من التبديل أو التحريف أو التناقض. والقرآن يقرُّ بإمكانية التبديل فيقول: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾[٨٦]. فيعدُّ القسُّ ذلك من التناقض في القرآن.

أمّا القمص زكريا فإنَّه يذهب إلى أنَّ القول بالنسخ لا يتوافق مع آياتٍ قرآنيّةٍ لا تسمح بإجراء كهذا أمرٍ[٨٧]، كقوله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[٨٨]، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾[٨٩]، وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٩٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[٩١].

ثُمَّ يناقش في الآية القرآنيّة التي كانت مدار الاستدلال بالنسخ القرآنيّ وهي قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٩٢].

١. فيستعين في بيانها وشرح مدلولها[٩٣] على قول بعض المفسّرين دون أن يرجع إلى غيره، فلا يعدّ قول المفسّر حجّةً أصيلةً لبيان مراد الله تعالى من القرآن الكريم.

٢. يستشهد بروايات ضعيفةٍ لا تتماشى مع القول بعصمة الأنبياء، وبالأخصّ عصمة النبيّ الأكرم محمّد صلّى الله عليه وآله.

٣. كثيراً ما يعتمد كليّاً على كتاباتٍ قرآنيّةٍ بأقلام كُتّابٍ علمانيّين أمثال سيّد محمود القمني، ونصر حامد أبو زيد[٩٤]، اللذين يتجاهران بنقد الكثير من المفاهيم الإسلاميّة والقرآنيّة والسيرة النبويّة، من دون تحقيقٍ فيما يوردون. ويتعمّد القمص إعلاء شأنهم ويطلق عليهم ألقاباً مفخّمة، كالباحث الإسلامي المستنير.

٤. لا يستند في كلامه إلى المعجم اللغويّ في بيان بعض الألفاظ القرآنيّة التي وردت في آية النسخ وغيرها.

وأهمّ ما ذكره هو أنَّه أشكل على لفظتي ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾ و﴿بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾، فيتساءل كيف يمكن للنبيّ أن ينسى ما أوحي إليه؟ وهل كلام الله فيه شيءٌ حسنٌ وشيءٌ أحسن؟[٩٥].

وفي الردّ عليه: قد أبان الزجّاج (ت٣١١هـ) معنى ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾ بشكلٍ لا يقبل الشكّ؛ إذ قال: إنَّ فيها قولين: قال بعضهم: ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾ من النسيان، وهو عندي ليس بجائزٍ، لأنَّ الله عزّ وجلّ قد أنبأ النبيّ صلّى الله عليه وآله في قوله: ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[٩٦]. وأنَّه لم يشأ. وقيل: في ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾ قولاً آخر، وهو خطأٌ أيضاً. قالوا: أو نَتْرُكهَا، وهذا يقال فيه نسيت إذا تركت، ولا يقال أنسيت أي تركت. وإنما المعنى ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾ أو نَترِكها، أي: نأمر بتركِها. فإنَّ قال قائل: ما معنى تركها غير النسخ وما الفرق بين الترك والنسخ؟ فالجواب في ذلك: أنَّ النسخ يأتي في الكتاب في نسخ الآية بآيةٍ فتُبطل الثانية العمل بالأولى، ومعنى الترك: أن تأتي الآية بضربٍ من العمل فيؤمر المسلمون بترك ذلك بغير آيةٍ تأتي ناسخةٍ للتي قبلها.

ومن قرأ ﴿أَوْ نُنْسؤُهَا﴾ أُراد: نؤُخِّرُها، والنَّسْيئُ في اللغة: التأخير، يقال: نسأ الله في أجله، وأنْسَأَ الله في أجله، أي: أخّر أجله.

أمّا كلمة ﴿بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ ففيها دلالةٌ على أصل معناها، وهو: الناسخ يأتي بخيرٍ من المنسوخ، فتمام الصيام الذي نسخ الإباحة في الإفطار لمن استطاع الصيام[٩٧].

وهذا يؤكّد ما ذكرناه سابقاً أنَّ التشريع يأتي بحسب مقتضيات الحكمة الإلهيّة في كلّ زمانٍ من أزمنة البعثات النبويّة، وهو في هذه الحالة في خطّ التكامل نحو الأرقى والأكمل، فعندئذٍ يمكن القول أنَّ التشريع اللاحق يكون ذا مضامين وأحكامٍ أكمل من سابقه لحكمة الباري عزّ وجلّ، وإلَّا كيف يمكن تعقّل التكامل التشريعيّ الذي فيه مصالح العباد ورقيّهم، أليس الإنجيل أكمل من التوراة في كلّ نصوصه باعتبار أنَّه جاء بعدها في مقام التكامل؛ (مَا جِئْتُ لأَنْقُضَ بَلْ لأُكَمِّلَ)[٩٨].

المبحث الثالث

موقف علماء المسيحيّة من النسخ القرآني

لقد تتبّع البحث آراء علماء الديانة المسيحيّة في النسخ، فظهر أنَّ رأي القدامى منهم، والذي كان سائداً آنذاك؛ هو أنَّهم يقولون إنَّ الإنجيل ناسخٌ

للتوراة. إلَّا أنَّ الواقع التاريخيّ المُتأزم بين اليهوديّة والمسيحيّة استتبع مواقف متشدّدةٍ أحدهما إزاء الآخر. فلمّا كانت المواجهة هكذا فلا يمكن للنصارى أن تتبع ملّة أعدائها، وإلَّا اعتبروا أتباعاً ومقودين لهم. لكن في العصور المتأخّرة أخذ علماء الدين المسيحيّ بالتذبذب في مواقفهم الدينيّة جميعها، منها النسخ؛ لأنَّها تعطي معنى الإلغاء أو التبديل في الدين، ومثل هذه الصراعات غالباً ما تتدخل بها السياسة تحت غطاء الحركات الإصلاحيّة الدينيّة. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى لما حسبوه خطراً من صمود الإسلام المتمثّل في وحدة مواقفه الدينيّة والشرعيّة إزاء الأديان السماويّة وغيرها، وعدم وجود ثغرة في مبادئه وقيمه الدينيّة يمكن أن يستغلّوها لصالحهم.

فعندئذٍ يكون القول بكون الإنجيل ناسخاً للتوراة - كما يرى علماء الدين المسيحيّ القدماء- معزّزاً قول الإسلام بكون الإسلام ناسخاً لشرائع مَن سبقه أو لا أقلّ مكمّلاً لها كما هو كذلك. لذا نبذوا قول القدماء من علمائهم وقالوا بعدم نسخ شريعةٍ بشريعةٍ ودينٍ بدينٍ كما تقدّم؛ لمّا أدركوا أنَّه يرجع إليهم بنسخ شريعتهم. ولكنّهم لم يلتفتوا إلى حقيقةٍ مهمّةٍ جاء بها القرآن الكريم بآيات هم عدّوها دليلاً على استمراريّة شرعهم، وهي الآيات التي تشير إلى أنَّ القرآن مصدّقٌ لما بين يديه من التوراة والإنجيل، بينما تفسيرها ومدلولها الصحيح هو أنَّها تشير إلى أنَّ الإسلام جاء مكمّلاً للشرائع السابقة، وإن كان فيه ثمّة نسخٌ فهو في العبادات لا في العقائد المشتركة كالتوحيد والبعث والنشور والوعد والوعيد وغيرها، فإنَّ النسخ في العبادات لا في أصولها، وإنَّما في فروعها وكيفياتها، وقد خاطب القرآن الكريم أهل الكتاب بإقامة العبادة على النحو المتعارف إسلاميّاً، كما في الآيات الآتية: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[٩٩]، ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[١٠٠]، كما خاطب المسلمين بإقامة العبادات التي كان يقيمها من قبلهم، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[١٠١]. وقد بيّن القرآن الكريم أنَّ الذين كانوا قبلنا

هم من كانوا على ملّة إبراهيم؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[١٠٢]. وقوله: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾[١٠٣]. وقد أبلغ النصّ القرآنيّ في التعريض لمن أشرك ورغب عن ملّة إبراهيم ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[١٠٤]. قال الزجّاج (ت ٣١١هـ): (سفه: تأتي بمعنى الجهل، أي: جهل أمر نفسه فلم يفكّر فيها) [١٠٥]؛ فإنَّهم جهلوا أهمّ ركائز ملّة إبراهيم وهو التوحيد لا التثليث بكلّ تفسيراته، فغبنوا أنفسهم بذلك.

ومن علماء النصارى القدماء الذين استدلّوا على أنَّ الإنجيل نسخ شريعة التوراة: أبو علي عيسى بن إسحق بن زرعة المنطقيّ، من كبار علماء الملّة اليعقوبيّة (المتوفّي سنة ١٠٠٧م). سطّره في مقالةٍ له وُجدت في أحد المصادر التراثيّة في الفكر المسيحيّ ضمن مقالاتٍ جمعها القسّ بولس سباط في عام ١٩٢٩م، في كتابٍ أسماه (مباحث فلسفيّةٌ دينيّةٌ لبعض القدماء من علماء النصرانيّة) من بين هذه المقالات التراثيّة مقالٌ - لابن زرعة- كتب فيها عدّة موضوعاتٍ تتعلّق بالدين المسيحيّ واليهوديّ، منها مسألة الاختلاف بين اليهود والنصارى في نسخ الشريعة التي أتى بها موسى عليه السلام. وله فيها كلامٌ يحاكي المنطق العقليّ والحسّ الوجدانيّ، مستنداً على نصوصٍ إنجيليّةٍ ناسخةٍ لنصوصٍ توراتيّةٍ، مواكباً سُنّة التفضيل والكمال التشريعيّ.

في البدء يُؤصّل لكلامه على مبدأ: (إنَّ كلّ ما ابتُدئ به فله انتهاءٌ وغايةٌ، ولولا تلك الغاية لكان المبتدئ بما ابتدأ به في غاية الجهل، لأنَّ أفعاله كلّها من أجل تلك الغاية وأنَّه إذا بلغ إلى غايته قطع الفعل وكفّ عن العمل) [١٠٦].

وهو هنا يبيّن جواز النسخ في الشريعة لغير النصارى، لأنه يقول: (إذا كانت هذه الأمور مسلّمةً فقد آن أن نبيّن وجوب نسخ شريعة موسى عليه السلام بما تعتقده النصارى) [١٠٧]. وللنصارى - بحسب قول ابن زرعة- طريقتان لإثبات جواز النسخ؛ أولاهما: قياسيّةٌ عقليّةٌ، والأخرى: كتابيّةٌ صحفيّةٌ. ثمّ يفصّل في بيانهما قائلاً[١٠٨]:

أمّا العقليّة: بما أنَّ موسى أوّل من سُنّت له شريعةٌ إلهيّةٌ لقومٍ عُبّادٍ للأصنام، فلم يمكن موسى أن يدعوهم إلى عبادة

الله بعدما كانوا بعبادة أشياءٍ محسوسةٍ ومدركةٍ باللمس، بل نقلهم منه إلى المرئيّ المسموع، ونقلهم من سُنّة الطبيعة إلى سُنّة العقل، فأظهر لهم المعجزات رغم تجاذبهم بها، ثمّ نقلهم إلى سُنّة الوضع التي هي أتمّ من سُنّة العقل، ثمّ خلال مدّة سنةٍ واحدةٍ نقلهم - بحسب ما أوعز به إليه - إلى الفضيلة، فأقرّهم على سُنّة العدل[١٠٩]، التي كانت غائبةً في المجتمع الفرعوني آنداك؛ لأنَّ موسى يعلم أن سُنّة التفضيل أكمل، فلا يمكن نقلهم من حالٍ إلى حالٍ دون الاستبصار بالحال التي كانوا عليها. وإنَّما كان كذلك للزوم العدل عدم التوقّف، فلا يمكن التوقّف والحال هذه على سُنن التوراة، لأنَّ الغاية لا تكون في المبدأ؛ كما أصّل لذلك ابن زرعة، ولأنّ المبتدئ بذلك ليس ينبغي أن يلقاهم بأقصى ما ندبهم إليه، فلهذه العلل يجب أن يكون ما ندبهم له يقتضي تماماً وغايةً هي غير التي وقف موسى عندها.

ويرى ابن زرعة أنَّ هذه الطريقة من لطف الله لعباده، فلو لم يندبنا لها مع استطاعتنا لها، ولما كان الله تعالى في غاية الجود والفضل، نبّهنا على إمكانية الانتهاء إليها. وممّا ندب عليه وحضّ عليه نسخ سُنّة العدل التي أتى بها موسى عليه السلام بما هو أوفى وأتمّ منها وهي سُنّة التفضّل التي العدل عند أهلها من صغائر الخيرات. وفي ندبنا لها وحضّنا عليها نسخُ شريعة موسى عليه السلام، فقد وجب أن تكون شريعة موسى منسوخةً، وأن يكون الناسخ لها هو الداعي إلى سُنّة التفضيل (الإنجيل الذي هو شريعة عيسى). ولأنَّ التفضيل قد يكون أكثر وأقلّ وأزيد وأنقص، وقد أوجبنا الأوفى أن ينسخ الأنقص ما يلزم متى كان الداعي إلى سُنّة التفضيل، لم يدعُ إلى ما كان من ذلك في غايته أن تكون شريعته أيضاً منسوخةً والناسخ لها هو الذي يأتي بالتفضيل الأكمل[١١٠].

فهو يرى أن الناسخ لسُنّة موسى أتى من سُنّة التفضيل بما ليس في الاستطاعة البشريّة زيادةٌ عليها، وقد برهن عليها من جهة قوى النفس، التي لا طائل من ذكرها هنا، ومنها يتبيّن (أنَّ ناسخ شريعة موسى وهو المسيح عندنا قد دعانا إلى أقصى ما في هذه القوى الثلاث من العمل بالفضيلة التي في استطاعة البشر، فقد بان أن لا مزيد على ما دعا إليه)[١١١].

أما الصحف الكتابية يقول ابن زرعة: ذكر لكم في كتبكم، وقد أوعز به اليكم فإنَّ داود النبيّ عليه السلام يقول: (إنَّ الله لا يؤثّر الذبيحة الفانية وإنَّما ذبيحة الله هي النفس المتواضعة الخاضعة)[١١٢]. فليت شعري أترى هذا القول من داود مع نصّ موسى على مرضاة الله تعالى في ذبيحة الحمل والثور نسخاً منه لما قاله موسى؟ ثمّ يتساءل ما أحسب ذلك خافياً على أحد، فليس في النسخ أكثر من أن يرفع الواحد ما وضعه الآخر كما قال داود عليه السلام. وأيضاً في أرميا عليه السلام يقول: (يَقُولُ الرَّبُّ: وَأَقْطَعُ مَعَ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ وَمَعَ بَيْتِ يَهُوذَا عَهْدًا جَدِيدًا، لَيْسَ كَالْعَهْدِ الَّذِي قَطَعْتُهُ مَعَ آبَائِهِمْ يَوْمَ أَمْسَكْتُهُمْ بِيَدِهِمْ لأُخْرِجَهُمْ مِنْ أَرْضِ مِصْرَ)[١١٣]. ثمّ يتساءل مستنكراً؛ أ فليس يا معاشر الناس في هذا القول تصريحٌ ظاهرٌ بنسخ شريعة موسى، فما بالكم تستنكرون ذلك وتستكبرونه؟

ثُمَّ يذكر ابن زرعة قولاً تعريضيّاً يُشمّ منه قصد القرآن الكريم، فيقول: (ما ينبغي أن يكون هذا آخر نسخٍ ولا شيء ينسخ بعده، وإنَّ كلّ داعٍ فإنَّما يدعو إمّا إلى الفضيلة الأولى فيكون بمنزلة موسى أو إلى الفضيلة الثانية فيكون المسيح، فأمّا ما سوى ذلك فلا سبيل إليه، وذلك من قبل أن الفضيلة بالجملة موقوفةٌ بين أمرين؛ هما: العدل وقد أتى به موسى عليه السلام والتفضّل وقد أتى بأقصى ما فيه المسيح)[١١٤].

فما ذكره ابن زرعة يمثّل ما كان عليه السلف المسيحيّ من علمائهم، وقد خالفه من جاء بعدهم ومنهم من ذكرنا في البحث، فالنسخ واقعٌ على شريعة موسى عليه السلام بشريعة الإنجيل من منظور اللاهوت المسيحيّ القديم، وبنفس كلام ابن زرعة يُردّ على من أنكر نصوص العهد القديم التي أوردناها بأنَّها ناسخةٌ للشريعة الموسويّة، فبمثل ما ردّ نَرُدّ على من ينكر نسخ الشريعة العيسويّة بالشريعة الإسلاميّة. أمّا مسألة التفضّل فقد تكلّمنا في مبحث الأخلاق المتقدّم أنَّ خصلة التفضّل التي يقصدها ابن زرعة ما لا يمكن الصبر عليها ولا يرضى الله لعباد الضيم الذي لا يطاق.

إنَّ ما سيقَ من أدلّةٍ في نسخ شريعة موسى عليه السلام لا تقوى على إنكار متمّمية العهد الجديد للعهد القديم تشريعاً وبعثةٍ متواليةٍ بين النبيَّين العظيمين موسى وعيسى عليهما السلام؛ لما يشهد به الكتاب المقدّس بعهديه،

(فالحقّ أنَّ الإنجيل لم ينسخ التوراة، بل أكملها، وأمّا النصارى فإنَّهم خالفوا قول المسيح عليه السلام والإنجيل وقول علمائهم، ورفضوا أحكام التوراة والزبور، وأسفار أنبيائهم صلوات الله عليهم أجمعين، فكأنَّهم جحدوها، وابتدعوا عقيدةً لم تكن فيها سُنّةٌ واحدةٌ من السُنن التي سَنّها الله في عباده) [١١٥].

فإنَّ ذهابهم إلى (إنكار النسخ ليس غاية عندهم، ولكنّه وسيلةٌ فحسب، أمّا الغاية فهي إنكار رسالة محمّد صلّى الله عليه وآله على الإطلاق، فإن أعجزهم إدراك هذه الغاية فلا أقلّ من إنكار أنَّهم مطالبون بتصديقه، واتّباعه فيما جاء به) [١١٦].

لو قمنا بمقارنةٍ بين طبيعة النسخ المسيحيّ اليهوديّ مع النسخ الإسلاميّ، نقف على حقيقةٍ[١١٧] مفادها: إنَّ طبيعة النسخ عند أهل الكتاب فيه نوع من الانتقاص لكتبهم عموماً وللنصوص المنسوخة خاصّةً، بل يلعنون ويبطلون ناموسهم جهاراً نهاراً، وإليك النصوص: (مُبْطِلاً بِجَسَدِهِ نَامُوسَ الْوَصَايَا فِي فَرَائِضَ) [١١٨] وقول بولس: (اَلْمَسِيحُ افْتَدَانَا مِنْ لَعْنَةِ النَّامُوسِ) [١١٩]. ويجعلون علّة نسخها ضعفاً وعدمَ نفعٍ، لا مراعاة لمستحدثات أحوال الناس ومصالحهم. يقول كاتب رسالة العبرانيّين: (فَإِنَّهُ يَصِيرُ إِبْطَالُ الْوَصِيَّةِ السَّابِقَةِ مِنْ أَجْلِ ضَعْفِهَا وَعَدَمِ نَفْعِهَا، إِذِ النَّامُوسُ لَمْ يُكَمِّلْ شَيْئًا. وَلكِنْ يَصِيرُ إِدْخَالُ رَجَاءٍ أَفْضَلَ بِهِ نَقْتَرِبُ إِلَى اللهِ) [١٢٠]. ويواصل كاتب رسالة العبرانيّين، فيصف ناموس الكهنوت التوراتّي بالعتق والشيخوخة والتهافت، فيقول: (فَإِذْ قَالَ (جَدِيدًا) عَتَّقَ الأَوَّلَ. وَأَمَّا مَا عَتَقَ وَشَاخَ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الاضْمِحْلاَلِ) [١٢١]. ويزدريه متّهماً إيّاه بالعيب: (فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ ذلِكَ الأَوَّلُ بِلاَ عَيْبٍ لَمَا طُلِبَ مَوْضِعٌ لِثَانٍ) [١٢٢]. لتدارك هذا العيب والضعف في العهد القديم، فقد أنشأ عهداً جديداً يجعل الإيمان بالمسيح المصلوب طريقاً للنجاة. هذا بخلاف ما عليه علماء المسلمين عندما يقولون بالنسخ، فإنَّهم يرونه حكماً إلهيّاً صالحاً ونافعاً رفعه الله بحكمٍ آخر أنفع للعباد منه مراعاةً لتغيّر أحوالهم.

كلمة أخيرة في النسخ

وفي نهاية المطاف نقول لعلماء الديانة المسيحيّة: إنَّ النسخ الذي يقول فيه علماء الإسلام والذي لم تتعبوا أنفسكم في مراجعة مصادرهم بالشكل الجيّد الذي يبعد عنكم اللبس وسوء الفهم: هو عبارةٌ عن انقضاء المدّة المعيّنة، في علم الله تعالى، لإجراء تلك

الأحكام، ولا يطرأ النسخ على العقائد وأصول الدين كالتوحيد الإلهي، الذي يشمل آيات الصفات، وآيات الوعد والوعيد، وكذلك لا نسخ في آيات القصص والأخبار التي قصّها الله تعالى في كتبه المنزلة، وآيات الإيمان بما أمر الله عزّ وجلّ، كذلك لا نسخ في تشريعات الأحكام الضروريّة كالصلاة والصيام والزكاة والحجّ والجهاد وغيرها. وقد وضع علماء الإسلام في حقل أصول الفقه والشريعة دراساتٍ كثيرةً وعميقةً في مسألة النسخ لما لها مدخليّةٌ في التشريع الإسلاميّ، وكذلك المفسّرون كان لهم أبحاثٌ مستقلّةٌ في التعرّف على الناسخ والمنسوخ، وهو أحد العلوم المشترطة في مفسّر القرآن الكريم.

وقد وردت عبارات تقرّر أنَّ شرع من قبلنا من الديانات هو ثابتٌ علينا ما لم يرد ما يوجب نسخه في الكتاب والسُنّة. قال الجصّاص (ت٣٧٠هـ): (إنَّ شريعة مَن كان قبلنا ثابتةٌ علينا ما لم يثبت نسخها على لسان الرسول صلّى الله عليه وآله، ولا نجد في القرآن ولا في السنّة ما يوجب نسخ ذلك)[١٢٣].

وقال الفاضل بن عاشور (ت١٣٩٣هـ): (ما يجري في شرع من قبلنا يصلح دليلاً لنا في شرعنا، إذا حكاه القرآن أو سنّة النبيّ صلّى الله عليه وآله، ولم يرد في شرعنا ما ينسخه)[١٢٤]. وهذا الرأي متّفقٌ عليه بين المفسّرين[١٢٥]. فالشرائع المذكورة في التوراة أو الإنجيل هي شرعٌ لنا بشرط أن يؤكّدها القرآن الكريم عليها أو السنّة الشريفة.

وهذا إن دلّ على شيء فإنَّه يدلّ على أنَّ الإسلام دين الشرائع وخاتمها بنحوٍ مكمّلٍ لمسيرة التشريع الإلهيّ، ففيه من شرع ما قبلنا وفيه شرعٌ جديدٌ، وإنَّ لله في تشريعه الشرائع شؤوناً لا يعلمها إلَّا هو، و﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[١٢٦].

خاتمة البحث

لقد نتج عن معطيات البحث نتائج عدة في مسألة النسخ في الاديان عموما وبالرؤية المسيحية خصوصاً نجملها في نقاط:

النسخ مسألة منظورةٌ في الاديان السماوية، وهناك اختلاف في بين مفهومه وحقيقته.

إن النسخ من الحكم الالهية في تكامل الاديان وارتقائها بمستوى تطور مدارك البشرية في تقبل الشرائع والتعبد بها.

أنقسم الموقف المسيحي من النسخ فبعض القدماء من علمائهم قالوا بالنسخ

لشريعة موسى بالمسيحية، والمتأخرين منهم نفوا كون المسيحية نافية لشريعة موسى.

كأن هناك اجماع بين أهل الاديان السماوية على أن الاسلام لا ينسخ ما قبله من الديانات.

مسألة النسخ القرآنيّ الذي وقعوا فيه بتناقضٍ بحثيٍّ واضحٍ، فتارةً يثبتونه ليستشهدوا به لتحريف القرآن الكريم وتارةً ينفوه ليستشهدوا بعدم تحريف كتبهم باعتبار قوله: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾، فلا يمكن أن تبدّل كلمات الأناجيل.

Abstract :

The results of the research resulted in several results in the issue of copying in the religions in general and the Christian vision, especially in the points :

Reproduction is a matter seen in the heavenly religions, and there is a difference between the concept and truth .

The copies of divine judgment in the integration of religions and raise them to the level of development of the perception of humanity in the acceptance of laws and worship .

divided the Christian position of the copies Some of the oldest of their scientists said copies of the law of Moses in Christianity, and those who later denied that Christianity denies the law of Moses .

There is a consensus among the people of the heavenly religions that Islam does not copy the previous religions .

The question of the Koranic versions, which they signed a clear contradiction of research, sometimes prove to be cited by the distortion of the Koran and sometimes exposes to testify not to distort their books as saying: (No switch to his words ,(can not change the words of the Gospels .

المصادر والمراجع:

خير ما نبتدئ به: القرآن الكريم

الكتاب المقدس

١- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م/ ١٤٢٨هـ.

٢- أحكام القرآن: ابو بكر احمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، ضبط وتخريج: عبد السلام محمد علي شاهين، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٣- أصول الفقه في نسيجه الجديد، مصطفى ابراهيم الزلمي، الناشر احسان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٤- أصول الفقه، محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر العربية، الطبعة السادسة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٥- الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الاثار، ابو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني (ت٥٨٤هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الطبعة الثانية، ١٣١٩هـ.

٦- الاعتصام، العلامة المحقق ابي اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، ضبطه وحققه: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، مكتبة التوحيد، المنامة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٧- اغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، الامام ابي عبد الله محمد ابن ابي بكر أبن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، حققه: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الاولى، ١٤٣٢هـ.

٨- الانجيل في القران، يوسف درة الحداد، منشورات المكتبة البوليسية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٩- البرهان في علوم القرآن. الزركشي، بدر الدين. قدم له وعلق عليه: مصطفى عبد القادر عَطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ.

١٠- البيان في تفسير القرآن: السيد أبو القاسم الخوئي، مؤسسة احياء آثار الامام الخوئي، ايران – قم المقدسة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١١- تاج العروس، السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، بيروت- لبنان، ١٩٦٦م.

١٢- تبرئة الله: أ. جوزيف قزّي، سلسلة الحقيقة الصعبة، دار لأجل المعرفة، لبنان، ٢٠١٣م.

١٣- تثبيت دلائل النبوة، القاضي عبد الجبار ابن أحمد الهمداني (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم عثمان،: دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، (د. ط)، (د. ت).

١٤- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور (ت١٩٧٣م)، الدار التونسية للطباعة، تونس (د ط)، ١٩٨٤م.

١٥- تنزيه القرآن الكريم من مطاعن المبطلين: الدكتور منقذ محمود السّقار، رابطة العالم الاسلامي، (د. ط)، (د. ت).

١٦- التوراة وتاريخها وغاياتها: سهيل ديب، دار النفائس للطباعة والنشر، الأردن، (د. ط)، (د. ت).

١٧- دراسات في الاديان اليهودية والنصرانية: سعد بن عبد العزيز خلف، مكتبة أضواء السلفية، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٨- دلالة الحائرين، موسى بن ميمون القرطبي (ت ٦٠٣هـ)، عارضه وترجمه: الدكتور حسين اتاي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، (د. ط)، (د. ت).

١٩- شبهات وهمية حول العهد القديم، القس عبد الله عبد الفادي، سلسلة الهداية العدد الثاني، (د. ط)، (د. ت).

٢٠- عالم المعجزات (بحث في تاريخ القرآن)، ابو موسى الحريري، سلسلة الحقيقة الصعبة، بيروت – لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢١- عصمة القرآن، الاب عبد الله عبد الفادي. منشورات أسمار للطباعة والنشر، باريس – فرنسا، ٢٠٠٦م.

٢٢- الفارق بين المخلوق والخالق: عبد الرحمن باجة جي، سلسلة الاسلام من منظور آخر، منشورات أسمار، باريس، ٢٠٠٧م.

٢٣- الفقه الاسلامي مرونته وتطوره، جاد الحق علي جاد الحق، مجمع البحوث الاسلامية، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٤- في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين: الدكتور أحمد محمود صبحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٥- قراءة في الكتاب المقدس تأملات في كُتب الاناجيل، صابر طعيمة، مكتبة ودار الزمان للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية- المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٢٦- قضية الناسخ والمنسوخ، بقلم زكريا بطرس، (د. ط)، (د. ت) www. fatherzakaria. com

٢٧- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٨- لسان العرب: ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة (ت ٧١١هـ): القاهرة: دار المعارف، د. ت.

٢٩- مباحث فلسفية دينية (لبعض القدماء من علماء النصرانية)، أنتخبها:

بولس سباط، مكتبة هـ. فريدريخ، المطبعة السورية. القاهرة، سنة ١٩٢٩م.

٣٠- مدخل الى الحوار الاسلامي المسيحي، يوسف درة الحداد، منشورات المكتبة البوليسية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٣١- مدخل الى العهد الجديد: الدكتور القس فهيم عزيز، صدر عن دار الثقافة المسيحية، القاهرة، (د. ت).

٣٢- معاني القرآن وأعرابه: ابو اسحاق بن ابراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٣- مقالات تأسيسية في الفكر الاسلامي: محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٤- منطقة الفراغ التشريعي (دراسة لاهم العناصر المرنة في الشريعة الاسلامية): فلاح عبد الحسن الدوخي، مركز المصطفى العالمي للترجمة والنشر والترجمة، قم المقدسة، الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ - ١٣٩٥ق. ش.

٣٥- الموافقات في أصول الشريعة: أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٦- النسخ في القرآن الكريم (دراسة تشريعية تاريخية نقدية): مصطفى زيد، تعليق وعناية: محمد يُسري ابراهيم، دار اليسر للطباعة والنشر، القاهرة – مصر العربية، الطبعة الخامسة، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م.

٣٧- نواسخ القرآن، العلامة جمال الدين ابو الفرج أبن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: اشرف محمد علي الملباري، احياء التراث الاسلامي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٨- وظائف علوم القرآن بين المفسرين والاصوليين، الدكتور فاضل مدب متعب، الناشر: بيت الحكمة للطباعة والنشر، بغداد –العراق، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

الهوامش

(١) النحل: ٣٩.

(٢) انظر: لسان العرب: ٣٨٩٩/٤.

(٣) انظر تاج العروس: ٣٥٦/٧.

(٤) الجاثية: ٢٩.

(٥) الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ في الآثار، الإمام الحافظ ابن حازم الهمداني: ٦.

(٦) سيأتي بيانه فيما بعد.

(٧) النسخ في القرآن الكريم...، مصطفى زيد، تع: محمّد يسري إبراهيم: ٢٩٥/١.

(٨) في علم الكلام (دراسةٌ فلسفيّةٌ في آراء الفرق الإسلاميّة في أصول الدين)، أحمد محمود صبحي: ٤٤/١.

(٩) الاعتصام: ٤٧٧/٢-٤٧٨.

(١٠) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، محمّد بن أبي بكر: ٣٣٠/١-٣٣١.

(١١) انظر: مقالات تأسيسيّة في الفكر الإسلامي: محمّد حسين الطباطبائيّ: ١٠٥-١٠٧.

(١٢) الإنجيل في القرآن، يوسف درة الحدّاد: ٣٩.

(١٣) عالم المعجزات (بحثٌ في تاريخ القران): ١١٣.

(١٤) تبرئة الله، جوزيف قزّي: ٣٠٥.

(١٥) إنجيل متّي: ٥: ١٧-١٨.

(١٦) انظر: تبرئة الله، جوزيف قزّي: ٣٠٦.

(١٧) قضيّة الناسخ والمنسوخ، زكريّا بطرس: ٩. وانظر: تاريخ القرآن: ١٦٧.

(١٨) عصمة القرآن: ١٩٨.

(١٩) انظر: الناسخ والمنسوخ، لابن العربي: ٢٢٨/١-٢٣٣. والناسخ والمنسوخ لابن النحّاس. الموجز في الناسخ والمنسوخ لابن خزيمة. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ لابن حزم. الناسخ والمنسوخ لابن سلام البغدادي. الإتقان في علوم القرآن: السيوطيّ. مناهل العرفان في علوم القرآن: الزرقانيّ. البيان في تفسير القرآن: أبو القاسم الخوئيّ. النسخ في القرآن الكريم: مصطفى زيد. كتابي التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن: أصول الفقه في نسيجه الجديد: مصطفى إبراهيم الزلميّ.

(٢٠) انظر: أصول الفقه في نسيجه الجديد، مصطفى إبراهيم الزلميّ: ٤٢٨.

(٢١) نواسخ القرآن: ١٧٤/١.

(٢٢) الموافقات: ٤٣٤/٣.

(٢٣) البرهان في علوم القرآن: ٢٨/٢.

(٢٤) الإتقان: ٣٤٠.

(٢٥) المصدر نفسه: ٤٣٠. وانظر: أصول الفقه، محمّد الخضريّ: ٢٥٠-٢٥٥.

(٢٦) البيان في تفسير القران، أبو القاسم الخوئيّ الموسويّ: ٢٧٥.

(٢٧) أصول الفقه في نسيجه الجديد، مصطفى إبراهيم الزلميّ: ٤٢٩.

(٢٨) المصدر نفسه: ٤٣٠.

(٢٩) انظر: عالم المعجزات (بحثٌ في تاريخ القرآن): ١١٨.

(٣٠) منطقة الفراغ التشريعيّ (دراسة لأهمّ العناصر المرنة في الشريعة

الإسلاميّة): فلاح عبد الحسن الدوخيّ: ١٢٤.

(٣١) الفقه الإسلامي مرونته وتطوّره، جاد الحقّ علي جاد الحقّ: ١٠٩.

(٣٢) منطقة الفراغ التشريعيّ، فلاح عبد الحسن الدوخيّ: ١٢٣.

(٣٣) المائدة: ٣.

(٣٤) انظر: النسخ في القرآن الكريم (دراسةٌ تشريعيّةٌ تاريخيّةٌ نقديّةٌ)، مصطفى زيد، تعليق: محمّد يسري إبراهيم، ٣٢/١.

(٣٥) نبوءَة أرميا: ٣١: ٣١- ٣٢.

(٣٦) شبهاتٌ وهميّةٌ حول العهد القديم: ١٧٠.

(٣٧) نبوءَة ارميا: ٣٣: ٣١.

(٣٨) دلالة الحائرين: ٤١٢. وانظر: كتابه: السراج الذي دوّن فيه قواعد الإيمان اليهوديّ ثلاث عشرة قاعدةً يجب على كلّ يهوديّ أن يؤمن بها.

(٣٩) سفر التثنية ١٢: ٣٢

(٤٠) النسخ في القرآن الكريم (دراسة تشريعية تاريخيّة نقدية)، مصطفى زيد، تع: محمّد يسري إبراهيم: ٥٠/١.

(٤١) إنجيل لوقا: ٣٣: ٢١.

(٤٢) النسخ في القرآن الكريم...، مصطفى زيد، تع: محمّد يسري إبراهيم: ٤٢/١.

(٤٣) إنجيل متّي: ٥: ١٧-٢٠.

(٤٤) وهو عبد الرحمن جلبي المعروف بابن الباجة جي بن الحاج سليم، من أعلام العلم والتاريخ والأدب، له إنتاجٌ خصيبٌ وعطاءٌ فكريٌّ واسعٌ، ويُعدّ من كبار علماء عصره، إذ ولد في الموصل ونشأ في بغداد وتوفّي فيها سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م. انظر: كتابه: (الفارق بين المخلوق والخالق)، مقدّمة الكتاب.

(٤٥) الفارق بين المخلوق والخالق: عبد الرحمن باجه جي: ٣٥.

(٤٦) تثبيت دلائل النبوّة: ١٥٢/١.

(٤٧) انظر: رسالة بولس لأهل غلاطية: ٢: ٥. (هَا أَنَا بُولُسُ أَقُولُ لَكُمْ: إِنَّهُ إِنِ اخْتَتَنْتُمْ لاَ يَنْفَعُكُمُ الْمَسِيحُ شَيْئًا).

(٤٨) انظر: رسالة بطرس لأهل تيطس: ١٥: ١: (كُلُّ شَيْءٍ طَاهِرٌ لِلطَّاهِرِينَ، وَأَمَّا لِلنَّجِسِينَ وَغَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ فَلَيْسَ شَيْءٌ طَاهِرًا، بَلْ قَدْ تَنَجَّسَ ذِهْنُهُمْ أَيْضًا وَضَمِيرُهُمْ).

(٤٩) انظر: متى: ٨: ١٩-٩. قَالَ لَهُمْ: {إِنَّ مُوسَى مِنْ أَجْلِ قَسَاوَةِ قُلُوبِكُمْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تُطَلِّقُوا نِسَاءَكُمْ. وَلكِنْ مِنَ الْبَدْءِ لَمْ يَكُنْ هكَذَا. وَأَقُولُ لَكُمْ: إِنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ إِلاَّ بِسَبَبِ الزِّنَا وَتَزَوَّجَ بِأُخْرَى يَزْنِي، وَالَّذِي يَتَزَوَّجُ بِمُطَلَّقَةٍ يَزْنِي}.

(٥٠) انظر: يوحنّا: ٤: ٨. قَالُوا لَهُ: {يَا مُعَلِّمُ، هذِهِ الْمَرْأَةُ أُمْسِكَتْ وَهِيَ تَزْنِي فِي ذَاتِ الْفِعْلِ، وَمُوسَى فِي النَّامُوسِ أَوْصَانَا أَنَّ مِثْلَ هذِهِ تُرْجَمُ. فَمَاذَا تَقُولُ أَنْتَ؟}.... وَقَالَ لَهُمْ: {مَنْ كَانَ مِنْكُمْ بِلاَ خَطِيَّةٍ فَلْيَرْمِهَا أَوَّلاً بِحَجَرٍ!}... فَقَالَ لَهَا يَسُوعُ: {وَلاَ أَنَا أَدِينُكِ. اذْهَبِي وَلاَ تُخْطِئِي أَيْضًا}).

(٥١) انظر إنجيل متى: ٣٨: ٥.

(٥٢) انظر: عصمة القرآن؟: ١٩٧.

(٥٣) الإنجيل في القرآن، يوسف درة الحدّاد: ٣٨.

(٥٤) إنجيل متّي: ٥: ١٧.

(٥٥) رسالة بولس لأهل رومية: ١٤: ٢-١٥.

(٥٦) رسالة بولس للعبرانيّين: ١٣: ٨.

(٥٧) الإنجيل في القرآن، يوسف درّة الحدّاد: ٣٨.

(٥٨) انظر: الفارق بين المخلوق والخالق، عبد الرحمن باجه جي: ٣٥.

(٥٩) الإنجيل في القرآن، يوسف درّة الحدّاد: ٣٩.

(٦٠) الأنبياء: ٢٥.

(٦١) شورى: ١٣.

(٦٢) نساء: ٢٥.

(٦٣) الإنجيل في القرآن، يوسف درة الحدّاد: ٤٢-٤٣.

(٦٤) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٩٧٥.

(٦٥) الأنعام: ٩٠.

(٦٦) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٣٣٦.

(٦٧) البقرة: ١٠٦.

(٦٨) انظر: الإنجيل في القرآن: ٤٥. وانظر: مدخل إلى الحوار الإسلامي، يوسف الحدّاد: ١٤٩.

(٦٩) الإنجيل في القرآن، يوسف درة الحدّاد: ٤٥.

(٧٠) إشارةً إلى سورة الأحقاف، الآية: ١٢، وهي: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ﴾.

(٧١) إشارةً إلى سورة الأنعام: الآية: ٩٠، وهي: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ﴾.

(٧٢) الإنجيل في القرآن، يوسف درة الحدّاد: ٤٥.

(٧٣) المائدة: ٤٩-٥١.

(٧٤) المائدة: ٤٣-٤٧.

(٧٥) انظر: مدخل إلى الحوار الإسلاميّ المسيحيّ، يوسف الحدّاد: ١٥٤-١٥٨.

(٧٦) مدخلٌ إلى العهد الجديد: ٧٦.

(٧٧) التوراة وتاريخها وغاياتها، سهيل ديب: ٢٠.

(٧٨) المصدر نفسه: ٤٥. وانظر مصادره.

(٧٩) دراساتٌ في الأديان اليهودية والنصرانيّة، سعد بن عبد العزيز خلف: ٧٧-٧٨.

(٨٠) نقل عن كتاب: قراءة في الكتاب المقدس، صابر طعيمة: ٧٧٦. وكتاب: الفارق بين المخلوق والخالق، الباجة جي: ٢٢ الملحق.

(٨١) المائدة: ٤٧-٤٨.

(٨٢) انظر: عالم المعجزات (بحثٌ في تاريخ القران): ١١٣-١٢٠.

(٨٣) يونس: ٦٤.

(٨٤) الأنعام: ٣٣.

(٨٥) الأحزاب: ٦٢.

(٨٦) النحل: ١٠١.

(٨٧) قضية الناسخ والمنسوخ: ٢، ١٢

(٨٨) الرعد: ٣٩.

(٨٩) البروج: ٢١-٢٢.

(٩٠) الحجر: ٩.

(٩١) النساء: ٨٢.

(٩٢) البقرة: ١٠٦.

(٩٣) قضية الناسخ والمنسوخ: ٢-٤.

(٩٤) انظر ما كتبه القمص زكريّا في بحثه هذا، وقارنه مع كتاب سيّد محمود القمني (إسلاميّات) الجزء الثالث النسخ في الوحي: ٥٦٩. وكتاب مفهوم النصّ لنصر حامد أبو زيد: الفصل الخامس ١١٧.

(٩٥) المصدر نفسه: ٦.

(٩٦) الإسراء: ٨٦.

(٩٧) معاني القرآن وإعرابه: ١٩٠/١.

(٩٨) إنجيل متّي: ١٧: ٥.

(٩٩) آل عمران: ٤٣.

(١٠٠) المائدة: ١٢.

(١٠١) البقرة: ١٨٣.

(١٠٢) النحل: ١٢٣.

(١٠٣) الحجّ: ٧٨.

(١٠٤) البقرة: ١٣٠.

(١٠٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢١١/١.

(١٠٦) مباحث فلسفيّةٌ دينيّةٌ (لبعض القدماء من علماء النصرانيّة)، بولس سباط: ٢٤.

(١٠٧) المصدر نفسه: ٢٥.

(١٠٨) انظر: المصدر نفسه: ٢٥-٣٠.

(١٠٩) يرى الباحث أن سُنّة العدل التي يقصدها ابن زرعة هي مفاد المقولة التوراتيّة التي حضّت على أخذ الحقّ بالحقّ، وهي: (لاَ تُشْفِقْ عَيْنُكَ. نَفْسٌ بِنَفْسٍ. عَيْنٌ بِعَيْنٍ. سِنٌّ بِسِنٍّ. يَدٌ بِيَدٍ. رِجْلٌ بِرِجْل) سفر التثنية: ٢١: ١٩.

(١١٠) يُنظر: مقالة له في التثليث في كتاب: مباحث فلسفية دينية (لبعض القدماء من علماء النصرانية): بولس سباط، ٢٦- ٢٧. مقصود بن زرعة بالتفضّل الأكمل، هو مفاد المقولة الإنجيليّة: (لكِنِّي أَقُولُ لَكُمْ أَيُّهَا السَّامِعُونَ: أَحِبُّوا أَعْدَاءَكُمْ، أَحْسِنُوا إِلَى مُبْغِضِيكُمْ، بَارِكُوا لاعِنِيكُمْ، وَصَلُّوا لأَجْلِ الَّذِينَ يُسِيئُونَ إِلَيْكُمْ. مَنْ ضَرَبَكَ عَلَى خَدِّكَ فَاعْرِضْ لَهُ الآخَرَ أَيْضًا، وَمَنْ أَخَذَ رِدَاءَكَ فَلاَ تَمْنَعْهُ ثَوْبَكَ أَيْضًا. وَكُلُّ مَنْ سَأَلَكَ فَأَعْطِهِ، وَمَنْ أَخَذَ الَّذِي لَكَ فَلاَ تُطَالِبْهُ. وَكَمَا تُرِيدُونَ أَنْ يَفْعَلَ النَّاسُ بِكُمُ افْعَلُوا أَنْتُمْ أَيْضًا بِهِمْ هكَذَا. وَإِنْ أَحْبَبْتُمُ الَّذِينَ يُحِبُّونَكُمْ، فَأَيُّ فَضْل لَكُمْ؟ فَإِنَّ الْخُطَاةَ أَيْضًا يُحِبُّونَ الَّذِينَ يُحِبُّونَهُمْ. وَإِذَا أَحْسَنْتُمْ إِلَى الَّذِينَ يُحْسِنُونَ إِلَيْكُمْ، فَأَيُّ فَضْل لَكُمْ؟ فَإِنَّ الْخُطَاةَ أَيْضًا يَفْعَلُونَ هكَذَا. وَإِنْ أَقْرَضْتُمُ الَّذِينَ تَرْجُونَ أَنْ تَسْتَرِدُّوا مِنْهُمْ، فَأَيُّ فَضْل لَكُمْ؟ فَإِنَّ الْخُطَاةَ أَيْضًا يُقْرِضُونَ الْخُطَاةَ لِكَيْ يَسْتَرِدُّوا مِنْهُمُ الْمِثْلَ. بَلْ أَحِبُّوا أَعْدَاءَكُمْ، وَأَحْسِنُوا وَأَقْرِضُوا وَأَنْتُمْ لاَ تَرْجُونَ شَيْئًا، فَيَكُونَ أَجْرُكُمْ عَظِيمًا وَتَكُونُوا بَنِي الْعَلِيِّ، فَإِنَّهُ مُنْعِمٌ عَلَى غَيْرِ الشَّاكِرِينَ وَالأَشْرَارِ. فَكُونُوا رُحَمَاءَ كَمَا أَنَّ أَبَاكُمْ أَيْضًا رَحِيمٌ. وَلاَ تَدِينُوا فَلاَ تُدَانُوا. لاَ تَقْضُوا عَلَى أَحَدٍ فَلاَ يُقْضَى عَلَيْكُمْ. اِغْفِرُوا يُغْفَرْ لَكُمْ. أَعْطُوا تُعْطَوْا، كَيْلاً جَيِّدًا مُلَبَّدًا مَهْزُوزًا فَائِضًا يُعْطُونَ فِي أَحْضَانِكُمْ. لأَنَّهُ بِنَفْسِ الْكَيْلِ الَّذِي بِهِ تَكِيلُونَ يُكَالُ لَكُمْ) لوقا: ٢٧: ٦-٣٨.

(١١١) مباحث فلسفيّةٌ دينيّةٌ (لبعض القدماء من علماء النصرانيّة)، بولس سباط: ٢٧.

(١١٢) سفلا المزامير: ٥٠: ١٨.

(١١٣) نبوءة ارميا: ٣١: ٣١- ٣٢.

(١١٤) مباحث فلسفيةٌ دينيّةٌ (لبعض القدماء من علماء النصرانيّة)، بولس سباط: ٣٠-٣١.

(١١٥) الفارق بين المخلوق والخالق: عبد الرحمن باجة جي، ٢٢ الملحق؛ قراءةٌ في الكتاب المقدّس، صابر طعيمة: ٧٧٦.

(١١٦) النسخ في القرآن الكريم (دراسةٌ تشريعيّةٌ تاريخيّةٌ نقديّةٌ)، مصطفى زيد، تعليق: محمّد يسري إبراهيم: ٣٢/١.

(١١٧) انظر: تنزيه القرآن الكريم من مطاعن المبطلين: الدكتور منقذ محمود السّقار: ١٢١-١٢٢.

(١١٨) أفسس: ١٥: ٢.

(١١٩) رسالة غلاطية: ١٣: ٣.

(١٢٠) رسالة العبرانيين: ١٨: ٨-١٩.

(١٢١) رسالة العبرانيين: ٨: ١٣.

(١٢٢) رسالة العبرانيين: ٧: ٨.

(١٢٣) أحكام القرآن: ١٦٥/١.

(١٢٤) التحرير والتنوير: ٢١٤/٤.

(١٢٥) انظر: وظائف علوم القرآن بين المفسّرين والأصوليّين، فاضل مدب متعب: ٢٦١.

(١٢٦) الأنبياء: ٢٣.